2008/1/12

القضية الاجتماعية الاقتصادية
في حديث أمين عام حزب الله:
تطوير معنى الشراكة

عبد الحليم فضل الله

أحدث أمين عام حزب الله في إطلالته التلفزيونية الأخيرة نقلة هامة في النقاش الداخلي، محركاً مياهاً راكدة منذ انعقدت راية السجال اللبناني على انشغالات يومية، بعضها يتصل بقضايا جدية وأخرى يراد منها إذكاء جذوة الصراع حتى لا تنطفئ قبل أوانها. وعلى غير جنوح المناخ المحلي اتخذت القضية الاقتصادية الاجتماعية في تلك المقابلة محلاً رئيسياً، وخصوصاً في تحديد معنى الشراكة والمخاطر الناشئة عن فقدانها. هذا يتفق إلى حد كبير مع الآمال المعقودة على المعارضة، التي يرى كثيرون أن وراء موقعها الراهن في النزاع الداخلي، ميلاً إصلاحياً جديّاً وعميق الغور، وأنّ الأداء الذي ألزمتها به الضرورات الآنية هو فحسب جزء من رواية أشمل تنتظر شروط اكتمالها وظهورها، ناهيك بأنّ تجربة حزب الله التي قامت على حساسيّتين متلازمتين وطنية جهادية واجتماعية إصلاحية، أمّنت الحاضنة الشعبية لرؤية مغايرة لتلك التي هيمنت على ماضي لبنان وحاضره.

ويمنحنا حديث سماحة السيد حسن نصر الله الأمل، بالعبور نحو نوع جديد من الاصطفاف الداخلي، كثيف الدلالة، ذو معنى، ولصراعاته ناتجٌ وحيد هو التغيير. ويمكن تصوير هذا الاصطفاف على النحو التالي: في جانب تقف كتل وازنة تلتف حول خيارات ومواثيق سياسية وتنموية واجتماعية (حتماً ليس حول أيديولوجيات متصلبة وتهويمات نخبوية عقيمة)، و هناك في الجانب الآخر شبكات المصالح وممثلو الخيار التقليدي، الذين يتظللون بشعارات الانفتاح ويردّدون الجملة الليبرالية المتطرفة دون انقطاع.

الربط الواضح في كلام السيد نصر الله بين التحديين/الخطرين السياسي والاقتصادي، هو مؤشر على أنّ الخط الفاصل بين معسكري السياسة في لبنان يتحول مع الوقت من خط اشتباك تستعمله الطوائف لتجديد قواها وضخ مزيد من الدماء الشابة في عروقها الهرمة، إلى فرصة تاريخية لإنتاج البدائل وكسر الجمود الفكري الذي طبع النظام اللبناني بطابعه، وجعل صراعاته بلا قضية ومن دون طائل. صحيح أن الخلاف الراهن هو على نصاب السلطة وتوازناتها وتركيبتها، وعلى البيئة الإستراتيجية التي يراد للبنان أن يتموضع فيها، وعلى أي رحم شرق أوسطي يراد لنطف المستقبل أن تنعقد فيه، لكن الخلاف هو أيضاً على سؤال لا يقل أهمية: هل نريد استقلالاً يحفز التنمية وتنمية تضمن الاستقلال، أم أن جلّ ما نرجوه رفاهية عابرة هي في الغالب على نقيض مع السيادة والاستقرار والعدالة.

ولنأخذ عبارتين واحدة وردت في مقابلة الأمين العام وأخرى في رد الحكومة، حتى نستكشف حدود التباين بين المقاربتين الاقتصاديتين الموضوعتين أمام اللبنانيين..

يقول السيد نصر الله: "إذا كان هناك ثلث ضامن فذلك يعني وجود سعي لبناني لمعالجة الملفات الأساسية.. العلاقة مع سوريا، وإستراتيجية الدفاع الوطني..، ويعني أيضاً أن هناك سياسة اقتصادية وطنية غير خاضعة لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. أما إذا تولوا السلطة منفردين فهناك خطورة على البلد في أكثر من مجال.. خطورة على المزارعين والفلاحين والعمال والقطاعات الإنتاجية". ومما جاء في ردّ الحكومة بلسان الوزير جهاد أزعور: "..إن هدف الحكومة هو استقطاب الاستثمارات التي ترد إلى المنطقة بالمليارات واستعادة اللبنانيّين المهاجرين.."

ينسجم حديث السيد نصر الله مع دعوته لقيام دولة مستقلة وقوية، أي دولة "طبيعية" مستقرة وقادرة، من شروط قيامها التماسك السياسي والصلابة الدفاعيّة، ووجود اقتصاد منتج كفء ومنافس. وهذا يستدعي من الدولة: تأمين رعاية مكثفة ما دامت نقطة التوازن الاقتصادي بعيدة كل البعد عن نقطة التوازن الاجتماعي، خلق بيئة مؤاتية تشمل كل مجالات الانتاج والمنافسة ولا تتوقف على القطاعات المحظيّة، وضمان الاستقرار على المدى البعيد.

في المقابل فإنّ الدولة في منظور الموالاة دولة غير طبيعية ولا عادية. استقرارها ينبع من إرادة الآخرين، قرارها الاقتصادي والسياسي مرتبط بما يتخذ في أروقة ما تود أن تسميه مجتمعاً دولياً، لم تكترث هذه الفئة بما جرّته هذه الرؤية من أزمات، ولم تتحرك قيد أنملة للقيام بمراجعة أو إعادة نظر، مع علمها أن الأزمة هي في حالة انفجار مكتوم، وان الاستقرار الظاهري جرّاء إعادة الجدولة المتكررة لديون لبنان الخارجية، صار مربوطاً بالتزامات دولية متشابكة ومتنامية. هذا التدويل من وجهة نظر المعارضة هو الصورة التي يراد للبنان أن يكون على شاكلتها، و يعكس إرادة دولية بأن يكون هذا البلد نموذجاً لقوة الامتثال للمؤسسات الدولية بعد أن أحبطت محاولة جعله نموذجاً للتغريب السياسي.

نقطة خلاف أخرى. في حديث أمين عام حزب الله الأرجحية هي للداخل على الخارج، إن بآلية اتخاذ القرار التي يجب أن تستنقذ من أسر المؤسسات الدولية، أو بعمليات الإنتاج وإعادة التوزيع التي ينبغي أن تتسع دائرة المستفيدين منها، أما بالنسبة للسلطة فالأفضلية هي للخارج، وعلى سبيل المثال، باتت الاستثمارات الأجنبية هدفاً بحد ذاته بغض النظر عن أنّ النسبة العظمى من التدفقات الهائلة التي تلقاها لبنان خلال عقد ونصف وظفت في تمويل الدين الحكومي وعمقت

تبعية القطاعين العام والخاص للريوع الخارجيّة، فيما كان على الحكومات أن تكيّف هذه التدفقات مع احتياجات الاقتصاد اللبناني لا أن تكيّفه معها.

نحن إذاً إزاء دعوتين إحداهما تحظى بقاعدة اجتماعية واسعة ويمكن لها أن تتسع أكثر لو تهاوت جدران الطوائف، وأخرى وصلت إلى طريق مسدود، بل إلى حدود الانهيار لولا أن مشروع السلطة استفاد من أمرين ساهما في تأجيل إعلان نهايته: خلط الأوراق السياسي الطائفي الراهن، والانغماس في علاقة شديدة الخطورة مع ما يعرف بمجتمع المانحين، الذي تسيره سياسات صندوق النقد الخاضع بدوره لتوجيهات وزارة الخزانة الأميركية.